اثر انخفاض سعر النفط في ترشيد النفقات ودعم سياسة التقشف
دراسة تحليلية للسياسة الاجتماعية في الجزائر 2008-2017

د. سامر زلاسي
جامعة الوادي، الجزائر
samer.zelaci@yahoo.fr

حليمه لخضاري
جامعة الوادي، الجزائر
lakhdari_halima@gmail.com

The impact of the oil price decline in the rationalization of expenditures and support the policy of austerity
Analytical study of social policy in Algeria 2008-2017

Dr. Benkhalifa Ahmed & Dr. Samer Zelaci & Halima lakhdari
El oued University / Algeria

Received: 17/02/ 2018 Accepted: 22/24/ 2018 Published: 30/06/ 2018

ملخص:

تنفيذ أي سياسة اجتماعية ،لا يمكن بأي حال من الأحوال من دون وجود تحويلات مخصصة لها، تندرج ضمن النفقات العامة للدولة، وهذا ما سوف نقوم به من خلال التفصيل في عناصر هذه الورقة البحثية، التي تكمن أهميتها في معرفة طبيعة التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية في الفترة 2008-2017،وكذا حالتها مع انتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة، أواخر 2014، وما ترتب عنها من تغيرات في هذه حجم الإعتمادات المالية الخاصة لقطاع التضامن الوطني، وذلك في ظل تراجع سعر النفط. وتمحورت الدراسة في تحليل محتوى سياسة ترشيد النفقات العامة المتبعة والمضامين المتعلقة بالتحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية ،وعرض أهم التحديات التي يعني تجاوزها حماية التحويلات الاجتماعية ،وهذا يبقى مطلبا أساسيا، لكي تتحقق من خلالها السياسة الإجتماعية وتنفذ أحسن تنفيذ. وما خلصنا له هو أن سياسة ترشيد النفقات العامة كان لها التأثير الحقيقي على حجم التحويلات الإجتماعية سنة 2017،حيث يستلزم هذا الأمر إعادة النظر في المضامين السياسة الاجتماعية وكذا أبعادها، وكيفية خلق موارد بديلة لها.

الكلمات المفتاحية : انخفاض سعر النفط، ترشيد النفقات، سياسة التقشف، السياسة الاجتماعية في الجزائر.

رموز jel: H59, E62 , L71, A13

Abstract:

The implementation of any social policy, which cannot be in any way without the existence of earmarked transfers, falls within the public expenditure of the state, and this is what we will do in detail in the elements of this paper, which is important to know the nature of transfers allocated to social policy in the period 2008-2017, as well as its situation with the adoption of the policy of rationalization of public expenditure, late 2014, and the consequent changes in the volume of private funds for the national solidarity sector, in light of the decline in the price of oil. The study focused on the analysis of the content of the policy of rationalization of public expenditures and the contents related to the remittances allocated to social policy, and the presentation of the most important challenges that transcend the protection of social transfers, and this remains an essential requirement, to achieve social policy and best implementation. Our conclusion is that the policy of rationalizing public expenditure has had a real impact on the volume of social transfers in 2017. This requires reconsidering the social policy implications as well as their dimensions, and how to create alternative resources for them.

***Keywords**: Oil price decline, rationalization of expenditure, austerity policy, social policy in Algeria.*
***(JEL) Classification:** H59, E62, L71, A13*

مقدمـــة

لقد كان لسلسلة السياسات الانفتاحية التي باشرت بها الجزائر منذ بداية التسعينيات الدور في إبراز مضامين جديدة للسياسة الإجتماعية، حيث تمحورت بالأساس حول اعادة النظر في قضايا الفئات الهشة من أجل النهوض بها إجتماعيا، و التي تراها السلطة احد أهم أولوياتها ،وهذا من خلال مختلف البرامج القطاعية والمحلية.

إن السياسة الإجتماعية التي إتبعتها السلطة كأداة لتحقيق الرفاه للمعوزين، إستلزمت وجود مخصصات مالية في شكل تحويلات إجتماعية مندرجة تحت النفقات العامة للدولة،بها يتم التكفل ورعاية مختلف شرائح هذه الفئة،إلا أن هذا التوجه لم يسلم من صدمات تعلقت بتراجعات في سعر النفط بداية من منتصف 2014،مما أوجب على صانع السياسة العامة تبني سياسات ترشيدية مست الإنفاق العام.

لا شك أن التدابير التي اتخذتها الجزائر لمواجهة أخذت إتجاهات عدة، من حيث التحويلات الإجتماعية والمضامين الخاصة بالسياسة الإجتماعية، لأجل الحفاظ على الأهداف العام المتعلقة بترقية التضامن الوطني والنهوض إجتماعيا بالفئات الهشة.

نوضح من خلال هذه الورقة البحثية التغيرات التي مست التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية في ظل سياسة ترشيد النفقات العامة التي جاءت عقب هبوط سعر النفط في الاسواق العالمية، وعلى هذا الاساس نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت عملية ترشيد النفقات العامة في الحفاظ على التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية ؟

نجيب على هذا الإشكال، من خلال العناصر التالية:

أولا : سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية لمواجهة هبط سعر النفط في الجزائر

ثانيا: مضامين التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية.

ثالثا : تراجع مستويات التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية.

رابعا: إستراتيجية حماية التحويلات المخصصة للسياسة الاجتماعية

أولا : سياسة ترشيد النفقات العامة في الجزائر

أ– أهمية النفقات العامة في تمويل برامج السياسة الإجتماعية :

تلعب النفقات العامة في الجزائر الدور البارز بإعتبارها مكون اساسي من مكونات الميزانية العامة للدولة، حيث تغطية المتطلبات المختلفة (نفقات التسيير، نفقات التجهيز و نفقات الإستثمار)، وتقوم على الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الايرادات العامة(الجباية، مداخيل املاك الدولة،..)[1]،وتمثل إيرادات الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل الميزانية العامة في الجزائر[2]،حيث اعد صانع السياسة العامة تحويلات إجتماعية مندرجة ضمن هذه الميزانية، تهدف الى معالجة العوز والفقر والتهميش و الاقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع،[3] يتلخص ذلك من خلال السياسة الاجتماعية للدولة.

لا يمكن بأي حال من الاحوال لأي دولة في العالم أن تنادي بضرورة تحسين ظروف معيشة سكانها دون أن تضع ميزانيات تنفقها على هؤلاء ،والمتمثلة بالإساس في تمويلاتها المادية للفئات الفقيرة[4]،وهذا في إطار وظيفتها الإجتماعية.

إذن للنفقات أهمية بالغة في دعم وتمويل برامج السياسة الإجتماعية في الجزائر، حيث قدر المخصص المالي لهذه الاخير ما بين 2005-2009 والذي جاء في إطار برنامج دعم النمو ب1900 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة المواطنين[5]،والتكفل بالأسر المعوزة و مساعدة الأشخاص في ظروف صعبة.

وخصصت السلطة الجزائرية في إطار سياستها المتعلقة بالإنفاق لأجل تحسين الوضع الإجتماعي في البرنامج الخماسي 2010-2014 غلافا ماليا مقدر ب286 مليار دولار[6]، لتعزيز الجهود هندسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأمة.

إن الشيء المهم لديمومة الإنفاق الحكومي هو وجود تنوع في الإيرادات العامة، حيث أن عوائد النفط هي المصدر الأساسي لدخل الجزائر مشكلة 98 % من صادراتها، ومساهمة بنحو 60 % من دخلها، و وصول سعر البرميل 60 دولارا يقلص موارد الجزائر المالية بنحو 50 % [7]، ومع نقص تنوع الإقتصاد الجزائري، لا تجد السلطة إلا حل ترشيد نفقاتها لتجاوز العجز الذي حلها بها مع منتصف 2014.

ب- ترشيد النفقات كحلا للحفاظ على مضامين السياسة الإجتماعية

تقوم عملية ترشيد من خلال وضع سياسات إنكماشية للحد من التضخم عن طريق عجز الموازنة العامة وذلك عبر زيادة الضرائب وأسعار السلع الاساسية والخدمات التي تقدمها الحكومة، وتخفيف الإنفاق العام[8]،بما يحقق المحافظ على الأولويات التي تسعى لها السلطة، خصوصا منها المتعلقة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتسعى من خلالها الدولة إلى تعميم الرفاه والرخاء في مختلف الجهات والمناطق لإزالة الفوارق الجهوية[9]،

إن سياسات ترشيد الانفاق العمومي جعلت من ملف السياسة الإجتماعية خطا أحمر حسب تصريحات رجال السلطة في الجزائر، فقد أكدت وزيرة التضامن الوطني أن قانون المالية 2016 لم يتخلى على الفئات المعوزة بل كرس مفهوم أن الدولة الجزائرية دولة إجتماعية بإمتياز[10]،مما يعني هذا أن هذه السياسة لا تضر بالتحويلات المخصصة لقطاع التضامن الوطني بإعتباره الجهة الموكل لصنع السياسة الإجتماعية للدولة، كما جدد الوزير الأول عزم السلطات العمومية على الإبقاء على الطابع الإجتماعي للدولة مشددا على أنه لن يكون هناك مشكل في 2017 وستكون الوضعية الإقتصادية جد عادية، وليس هناك تقشف بل ترشيد في النفقات والهدف الوصول إلى إقتصاد ناشئ في 2019[11].

وذلك من خلال البرامج القطاعية والمحلية ذات الطابع الإجتماعي، ولنجاح عمليات ترشيد النفقات العامة لا بد من توفر ما يلي:

1-تحديد الاهداف بدقة :بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

2-تحديد الاولويات: في ظل محدودية الموارد، سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

3-القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها.

4-عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى

تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة،والعدالة لاتعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

5-تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة : من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.[12]

إن ما يميز عملية ترشيد النفقات العامة في الجزائر أنها جاءت في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كحلا لتجاوز او التخفيف من حالة التأزم التي إنجرت على هذا التراجع، ويرى رئيس الحكومة الأسبق أحمد بن بيتور هذه العملية على أنها إقتطاعات مالية هامشية غير مجدية، ويكون لها عواقب كارثية،[13] ومن جهة أخرى طمئن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الجزائريين بأن الحكومة ستواصل سياساتها الخاصة بالإصلاحات والتنمية وكذا سياسة التضامن الوطني والعدالة الإجتماعية،وبشكل خاص تسيير أثار تراجع أسعار النفط[14]،مما يدل هذا على أن السلطة الجزائرية تهتم بالمجال الإجتماعي حتى في حالة الأزمة، وأنه من أولوياتها، ويتضح هذا من خلال التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية التي أخذت مستويات متباينة، منذ بداية سياسة ترشيد الإنفاق العام، والتي ظهرت للعلن من خلال مراسلة صادرة على الوزارة الأولى بتاريخ 25 ديسمبر 2014، موجهة للسادة أعضاء الحكومة والسادة الولاة تتعلق بتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد،وجاء بها"..إن مراقبة السوق الدولية للمحروقات تبرز تقهقرا ملحوظا للأسعار مع إحتمال دوامه، مما قد يترتب عنه تراجع كبير لإيرادات الميزانية مع التأثير المحتمل على التوازنات الداخلية والخارجية، غير أنه من المؤكد أن بلادنا تملك القدرات لمواجهة ذلك، والحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الإجتماعية للحكومة..."[15].

هذا يوضح أن الحكومة مقرة بوجود تأثير محتمل على التوازنات الداخلية والخارجية، مما يترتب عليه هبوط كبير في حجم الإيرادات العامة، إلا أن السلطة قادرة على التكيف مع هذه الأزمة، مع الحفاظ على البرامج التنموية المدعم للسياسة الإجتماعية، وهذا حالة وضع خطة واقعية للتجاوز ذلك الضرر المحتمل.

لكن واقعيا يختلف الأمر، وهذا ما سنبينه من خلال العنصر الاتي.

ثانيا: مضامين التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية (مهم مقال)

تعكس التحويلات الإجتماعية للدولة سياستها الإجتماعية، وحسب رزنامة لوزارة المالية فإنها تسمح بتحقيق الكثير من العمليات أبرزها:

- مساعدة الفئات الهشة (المعوقين، الفقراء، المرضى المزمنين، الأطفال والنساء في خطر)
- دعم الوظائف الهشة
- المساعدة للحصول على مسكن.[16]

كما تسمح كذلك بعمليات اخرى تتمثل في شكل مساعدات :

- للفئة البطالة.
- المتضررين من الكوارث.
- المرضى والعجزة.[17]

وعلى العموم تقدر التحويلات الإجتماعية سنويا بحوالي 28% من مجمل ميزانية الدولة،[18]فهذا مؤشر على إهتمام السلطة الجزائرية بترقية الجانب الإجتماعي لجميع الفئات، بما فيها الفئات الضعيفة من المجتمع، وتتلخص التحويلات الإجتماعية في الجزائر إلى عدة أنواع هي:

أ-تحويلات الميزانية الإجتماعية للدولة :

وتأخذ فيها التحويلات الإجتماعية الصورة النقدية المتمثلة في :دعم قطاع التربية، نشاطات المساعدة و التضامن ،ولها صور أخرى غير نقدية متمثلة في أموال دعم الاسعار، إعانات موجهة الى قطاع الصحة، المساهمة الموجهة الى الهيئات المتخصصة في ميدان الحماية الإجتماعية.

ب-تحويلات هيئات الضمان الإجتماعية :

وهي التحويلات أو الأداءات التي تقدمها الصناديق التالية: ومثال ذلك الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ج-تحويلات الأعوان الإقتصاديين الآخرين:

وهي جملة التحويلات الإجتماعية الصادرة عن الأطراف الإقتصادية ومثال ذلك التحويلات الإجتماعية الخاصة بالمؤسسات، أقسام التأمين..إلى غير ذلك.[19]

إن ما يهمنا من خلال هذه الورقة البحثية النوع الأول، بإعتبار أن قطاع التضامن الوطني الجهاز الموكل له، تنفيذ السياسة الإجتماعية للدولة في إطار تحويلات الميزانية المخصصة لذلك.

ثالثا : تراجع مستويات التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية

تضع الدولة العديد من المخصصات المالية لمختلق قطاعاتها، ويشير غليها قانون المالية السنوي، وقطاع التضامن الوطني يأتي ضمن هذه القطاعات، ومس هذا القطاع تراجعات طفيفة في حجم اعتماداته المالية بداية من سنة 2008،وهبوط كبير سنة 2017 جراء سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي المنتهج من السلطة.

1- التغير في حجم التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية في ظل ترشيد النفقات :

جاء تقرير اللجنة المالية للمجلس الشعبي الوطني في دورته الربيعية سنة 2015، فيما يتعلق بقطاع التضامن الوطني ،أن جملة الإجراءات الرامية إلى التكفل بالفئات المحرومة والمساعدات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة ، تخصص لفائدة الأشخاص المعاقين والمحرومين والمنكوبين وإعانات مادية بمناسبة شهر رمضان والدخول المدرسي وتنظيم إقامات تضامنية في موسم الاصطياف لفائدة الأطفال المحرومين من ولايات الجنوب والهضاب العليا .[20]

جاءت على إثر عملية ترشيد النفقات العامة التي باشرت بها السلطة جملة من التغيرات في حجم التحويلات الاجتماعية حسب المجال الزمني (2008-2017) و الخاصة بقطاع التضامن الوطني ،

كونه الجهاز الموكل له عملية صنع السياسة الاجتماعية بداية من 2014، وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): التحويلات الاجتماعية ونفقات التسيير للجزائر 2008-2017

السنة	حجم التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	المجموع العام لنفقات التسيير (مليار دج)	نسبة التحويلات الاجتماعية من نفقات التسيير(%)
2008	50.227.959	2.017.969.196	02.48
2009	85.449.347	2.593.741.485	03.29
2010	92.935.939	2.837.999.823	03.27
2011	109.466.698	3.434.306.634	03.18
2012	165.845.327	4.608.250.475	03.59
2013	154.112.325	4.335.614.484	03.55
2014	135.822.044	4.714.452.366	02.88
2015	131.653.688	4.972.278.494	02.64
2016	118.830.888	4.807.332.000	02.47
2017	70.904.217	4.591.841.961	01.54

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية للجزائر للسنوات(2008-2017).

يتبين من خلال هذا الجدول تراجعات طفيفة في حجم التحويلات الإجتماعية في الفترة(2008-2011) ،رغم وجود تزايد في حجم سياسة النفقات العامة خاصة بين فترة 2008-2010 ،حيث لم تأثر هذه الحالة على طبيعة البرامج المندرجة ضمن السياسة الإجتماعية، هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تنتهج السلطة لسياسة ترشد الإنفاق الحكومي ،أما بخصوص سنة 2012 فقد شهدت زيادة معتبرة في كل من حجمي التحويلات الإجتماعية و النفقات العامة الخاصة بالتسيير، إلا أن هذه الزيادة لم تدم، وظلت نفقات التسيير في التذبذ (الزيادة و النقصان)،في حين يتواصل حجم التحويلات الإجتماعية في النزول، ويصل إلى مستوى قياسي سنة 2017 بنسبة 01.54 % من حجم الإنفاع العام الخاص بالتسيير، وهنا تظهر أثار ترشيد النفقات المتبع من طرف الدولة الجزائرية.

فما يمكن إستخلاصه أن سياسة ترشيد النفقات العامة التي تبنتها الجزائر أواخر 2014،لم تتضح أثارها بصورة كبيرة إلا خلال قانون المالية 2017،والذي قلص حجم التحويلات السياسة الإجتماعية، حيث لا محال ان هذا التغير سينعكس سلبا على طبيعة برامج المختلفة للسياسة الإجتماعية.

2- مضامين السياسة الإجتماعية في ظل ترشيد النفقات :

وضعت قطاع التضامن الوطني في ظل سياسة ترشيد النفقات العامة جملة من البرامج الخاصة بالفئات الهشة من المعاقين، الاطفال، المسنين و المرأة لأجل تحسين وحالتهم المعيشية استثمار قدراتهم ومواهبهم الخاصة، ويوضح هذا الجدول ذلك :

الجدول رقم (02): مضامين السياسة الإجتماعية بالجزائر في ظل ترشيد النفقات

مضمون السياسة الاجتماعية	الهدف منها	ألية تنفيذها	أفاقها
التكفل بالأشخاص المعاقين	تحسين ظروف التكفل به مؤسساتيا	مقاربة تشاركية بين ما بين القطاعات مع المجلس الوطني للإعاقة	الإدماج المهني للمعاق ودعمه للتنمية.
حماية الطفولة وترقيتها	رعاية الطفل مؤسساتيا	الدعم البسيكولوجي و الإرشاد الأبوي	تطوير قدرات الطفل
حماية الأشخاص المسنين	المساعدة على الادماج العائلي	مؤسسات متخصصة	تقوية الروابط الأسرية للمسن وتواصله مع الأجيال
حماية المرأة وترقيتها	حماية المرأة من العنف و والإقصاء	جهاز الإصغاء و التوجيه على مستوى دوائر القطاع المحلية	الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة

المصدر: وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، السياسات الحكومية في مجال التضامن الوطني2015.

يبين هذا الجدول تنوع في حجم البرامج المخصصة لحماية و لرعاية عدد من الفئات الضعيفة في الجزائر، و كذلك الأبعاد من وراء تنفيذها، إلا أن هذه البرامج غير مفعلة بالشكل الذي يجعل هذه الفئات تساهم في دعم التنمية (محدودية أهداف السياسة الإجتماعية)، حيث تبقى هذه الفئات مستفيدة ومساهمتها ضئيلة جدا.

رابعا: إستراتيجية حماية التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية

قللت السلطة الجزائرية من حجم المخاوف التي قد تترتب على سياسة ترشيد النفقات التي جاءت في خضم هبوط أسعار النفط في الاسواق العالمية، معتبرة ذلك ظرف خاص، وأن التدابير المتخذة لن تضر بالحالة المعيشية للسكان، إلا أن واقع الأمر كان خلاف ذلك، فلحماية التحويلات الإجتماعية من أي شيء قد ينقص من حجمها، لا بد من تجاوز عدة تحديات ،ألا وهي :

1- **التحدي السياسي** :

تسطيع الدولة ان تنجز الكثير في مجالات عدة تدعم الفئات الضعيفة، وتحافظ على الإنسجام الإجتماعي،[21] و لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال بناء دولة الحق والقانون،[22]حيث تترسخ وظيفة الدولة الإجتماعية، وتنتق برامج سياسية واضحة لدى رجال السلطة ،يتحدد من خلالها معالم هذه الوظيفة، إلا أن هذا المطلب غاب، رغم أن المادة(72) من دستور 2016 تنص على أن"...تعمل الدولة على تسهيل إستفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين، وإدماجهم في الحياة الإجتماعية..."[23].

ومن جهة أخرى تبقى الدولة الممول الاول والاخير للتحويلات الإجتماعية المتعلقة بالسياسة الإجتماعية، حيث التراجع في الايرادات العامة ينعكس سلبا عن حجم هذه التحويلات، وهذا في ظل غياب فواعل غير رسميون(القطاع الخاص)يدعمون ويمولون برامج السياسة الإجتماعية المخصصة للفئات الهشة، وإقتصر دورهم على التحصيل الجبائي المحدود.

2-التحدي الإجتماعي :

ويتعلق هذا الأمر بتحقيق ثقافة اجتماعية مساهمة بكيفية فعالة في إرساء آليات كفيلة بالحفاظ على تماسك النسيج الإجتماعي ومحاربة الفوارق الإجتماعية[24]، وذلك من خلال وجود توجه يقضي بدعم وتمويل برامج السياسة الإجتماعية القطاعية و المحلية، وهنا يكمن دور الأحزاب و منظمات المجتمع المدني بالأساس في تحريك عجلة التنمية وامتصاص البطالة وخلق مناصب شغل،[25]وبالتالي تنهض السياسة الإجتماعية محليا، وتكون دعامة أساسية للتنمية الشاملة .

3- التحدي الإقتصادي :

ويتمثل في التحكم في الكلفة وكتلة الأجور والحفاظ على التوازنات الإقتصادية وترشيد النفقات العمومية، وتوفير محيط قانوني ومؤسساتي ومالي،[26]من خلاله تتضح كيفية صرف الإعتمادات المالية الخاصة بالسياسة الإجتماعية، وإعطاء الأولوية في التحويلات الإجتماعية للفئات الأكثر ضررا في المجتمع، وهذا من جهة ومن جهة أخرى غياب شبه تام للتمويل الذاتي المفترض ان تقوم به السياسة الإجتماعية، إذ تبقى تنتظر الإعانات ومساعدات الدولة ولا تستغل قدرات المستفيدين منها وذلك من خلال المشاريع المصغرة والصناعات الحرفية التي يقوم بها مثلا المعاقين والنساء.

- الخاتـمة

إذا كان الدور الذي تلعبه التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية، يكمن بالأساس في تغطية نفقات البرامج الإجتماعية المختلفة، وبما أن السياسة الإجتماعية هي البرنامج الحكومي الدائم و الهادف الى تحقيق العيش الكريم للفئات المعوزة، فلا جدال أن نجاح هذه السياسة يكمن في قدرة السلطة على حماية هذه التحويلات من أي ظرف قد يؤدي إلى تراجع في حجمها.

وقد شهدت الجزائر تغيرات طرأت على حالة إيراداتها العامة، نتيجة لانخفاض أسعار البترول الممول الأساسي لدخلها القومي، حيث ذهب بالسلطة إلى إنتهاج سياسات ترشيدية لنفقاتها العامة، وهذا ما حصل للجزائر أواخر 2014، لكن هذه السياسات حافظة هذه على التحويلات المخصصة للسياسة الإجتماعية سنتي 2015-2016،إلا أنها بدأت بالتأثير الحقيقي على حجم التحويلات الإجتماعية مع سنة 2017،إذ بلغ حجم هذه التحويلات حسب قانون المالية لهذه السنة بـ70.904.217 مليار دج وهو رقم قياسي، أثر لا محال على طبيعة برامج السياسة الإجتماعية الخاصة بقطاع التصامن الوطني.

فيمكن القول أن سياسة ترشيد النفقات العامة حافظة على كتلة التحويلات الإجتماعية للفترة 2015 و 2015 ،ولم تستطيع الإستمرار في الحفاظ عليها في سنة 2017.

ولالا يزال على عاتق السلطة الجزائرية مراجعة مضامين السياسة الإجتماعية والتحويلات الخاصة بها، مع ضرورة إستثمار طاقات الفئات الهشة ،و تفعيل المبدأ التشاركي في صناعة هذه السياسة، للوصول إلى سياسة إجتماعية فعالة تشترك فيها كل الأطياف، المحلية والوطنية.

– الهوامش والاحالات:

[1] – نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية–الواقع والافاق مع الاشارة الى حالة الجزائر**،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص نقود و مالية،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 03،2011)،ص214.

[2] – مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001–2014**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،تخصص إدارة اعمال وتنمية مستدامة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف،2014)،ص160.

[3] – عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر–الواقع والافاق**،الدار الخلدونية،2011،ص216.

[4] – رقية خياري، **السياسة التنموية في الجزائروانعكساتها الاجتماعية**،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم اجتماع التنمية،كلية العلوم الانسانية،جامعة بسكرة،2014)،ص346.

[5] – مسعود البلي، **واقع السياسات الإجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص سياسات عامة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة،2010)،ص187.

[6] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **بيان مجلس الوزراء**،2010/05/24،الجزائر،ص07.

[7] – اميمة أحمد، **تحذير من تداعيات اهيار اسعار النفط على الجزائر** ،متاحة على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/12/12

[8] – هند بن عمارة، **المسؤولية الدولية عن تخلف التنمية الإقتصادية في الدول النامية**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2004)، ص155.

[9] – لخضر مرقاد، **الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر**،**مجلة العلوم الإنسانية**،العدد السابع، فيفري2005، ص08.

[10] جريدة الشروق الجزائرية، **مونية مسلم: قانون المالية 2016 يكرس الدولة الإجتماعية بإمتياز**،2015/12/07:

http//www.echoroukonline.com/ara/articles.

[11] – وكالة الانباء الجزائرية، **ترشيد النفقات لن يؤثر على المكاسب الاجتماعية**،2016/12/29،

http://www.aps.dz/ar/economie/38090

[12] – محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف(دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990–2009)**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المالية العامة،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة تلمسان،2010)،ص59.

[13] – بومية عرب، **تراجع عوائد النفط ينذر بكارثة إقتصادية في الجزائر**،السنة السابع والثلاثين،العدد 9791، لندن، يوم:2015/01/08،ص10.

[14] – صحيفة رأي اليوم، **أيام صعبة تنتظر الجزائريين مع تدابير التقشف وإنهيار أسعار النفط**،2016/01/11:

http// www.raialyoum.com

[15] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة الأولى، مراسلة لأعضاء الحكومة والولاة: **بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد**، الجزائر،2014/12/25،ص01.

[16] – محمد بلجيلالي، كمال لحول، **رعاية الاشخاص المسنين المعوزين في نظم الحماية الإجتماعية الجزائري**،**مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**،جامعة الشلف،العدد الخامس عشر،السداسي الثاني،2016،ص95.

[17] –حميد مقراني، **أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد كمي،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة بومرداس،2015)،ص11.

[18] –خالد منه، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية منذ سنة 1990**،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2015)،ص308.

[19] –محمد بلجيلالي، كمال لحول، مرجع سابق،ص96.

[20] – المجلس الشعبي الوطني، **لجنة المالية والميزانية** ،التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية 2016،الدورة الخريفية 2015،الجزائر،ص13.

[21] –عبد الجليل بلهوشات، **التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص حوكمة وتنمية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة،2015)،ص52.

[22] – جهيدة زكاش، **إشكالية العلاقة بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التنظيمات الادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر،2008)،ص195.

[23] –دستور الجزائر2016.

[24] –جهيدة زكاش، المرجع السابق،196.

[25] – عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، **إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب**، دراسة لمخبر الديمقراطية التشاركية في ظلّ الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة،2013،ص07.

[26] –نفس المرجع.